ISSN: 2170 -1822
EISSN: 2600-6189
ص ص 172- 201

مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية
مجلد: 09 عدد: خاص ديسمبر 2018
عنوان المقال: الصيرورة التاريخية لإصلاح المنظومة التربوية
بين الواقع والرهانات

الصيرورة التاريخية لإصلاح المنظومة التربوية بين الواقع والرهانات.

كلتوم صدراتي[1]، معاشو جيلاني كوبيبي[2]
جامعة معسكر، [1] kaltoum.sedrati@gmail.com
مخبر البحوث الاجتماعية والتاريخية جامعة معسكر،
m.djilanikobibi@univ-mascara.dz [2]

تاريخ الإرسال: 24/ 09/ 2018 ؛ تاريخ القبول: 11/ 10/ 2018

Educational System reformations chronology between reality and challenges

Abstract:

The scientific education in which the promotion of the human being and society and the development of the capability of individuals and their values and ideas and knowledge and investment in order to achieve the goals of development and determine the educational policy conditions and means and goals values that ensures that development. Since independence in 1962, Algeria has endeavored to make educational strategic options to in the process of comprehensive development. It was necessary to expand the functions of education, to modify it and to guide it to become more adaptable to the development and change that the word is witnessing. Which reflects the aspirations of the nations and dedicates its cultural and social choices and seeks in perpetual mobility to find the appropriate forms for the formation of generations social upbringing that make them effective citizens able to carry out their roles and there is no doubt that

المؤلف المراسل: كلتوم صدراتي
kaltoum.sedrati@gmail.com

these reforms are gaps and reforms still need to review and evaluation and evaluation.
Keywords: Education; functions of education; Educational System; the development of the capability.

الم

قد
تح
وا
الا
خ
وا
وا
ال
وا
الأ
الا
وا

الكلمات المفتاحية: التربية ؛ الإصلاح التربوي ؛ المنظومة التربوية؛ تنمية قدرات الأفراد.

مقدمة:

أولت المجتمعات أهمية بالغة للمدرسة، ولمناهجها التعليمية، ومن خلال متابعة ما يدور فيها وتدارك النقائص والعيوب عن طريق الإصلاحات، ويعتبر التعليم من أهم عوامل التغير الاجتماعي في أي مجتمع وخاصة في المجتمعات النامية، لأنه كلما ارتفعت درجة التعليم ازداد الإقبال على الجديد وتقدير التغيرات الإيديولوجية والمادية بموضوعية ومراجعة التقاليد والقيم، خاصة إذا كانت جامدة وغير متطورة ولا تتلاءم مع ظروف المجتمع الجديد، ونظرا لخصوصية كل مجتمع من حيث مساره التاريخي ونموه الاجتماعي بكل أبعاده الاقتصادية السياسية والتربوية، فقد عرفت الجزائر منذ الاستقلال إصلاحا تربويا بغرض التكيف مع الأهداف وإستراتيجية الخطط الإنمائية المتبعة آنذاك.على اعتبار أن هناك صلة وثيقة بين النهضة الاقتصادية في بلادنا وتعليم سكانه، وبدون إعطاء التعليم أولوية مطلقة على كافة المستويات فمن غير الممكن تحقيق الأهداف في أي خطة للتنمية ورفع المستوى المعيشي. و وعيا بأهمية العلم والمعرفة في دفع عملية التنمية عملت الدولة منذ الاستقلال عام 1962، على جعل التعليم خيار استراتيجيا للانخراط من خلاله في عملية التطوير الشاملة، فكان لزاما التوسع في وظائف التعليم وتعديله وتوجيهه لإكسابه مزيدا من القدرة على التأقلم ومواكبة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة والمتسارعة، لأجل تحقيق نمو فعلي وذاتي الدعم.

فكان هدف الدولة غداة الاستقلال هو تكوين إطارات ذات كفاءة من أبنائها حتى تسند إليها مسؤولية النهوض بالوطن لتحقيق الرقي

والتقدم.على هذا الأساس سنحاول تسليط الضوء على المسار التاريخي للهيكل التعليمي في الجزائر ونتوقف عند الإصلاح التربوي ونقدم التجربة الجزائرية ومسار إصلاحاتها (من المخططات التنموية للدولة الجزائرية إلى إصلاح 2003 / 2004)، كما سنطرق إلى أهم المشاكل التي صادفت هاته الإصلاحات التربوية .

1) مفهوم الإصلاح التربوي:

هو محاولة فكرية أو عملية لإدخال تحسينات على الوضع الراهن للنظام التعليمي سواء كان ذلك متعلقا بالبنية المدرسية، أو التنظيم والإدارة أو البرنامج التعليمي، أو طرائق التدريس أو الكتب الدراسية وغيرها (خليل إبراهيم السعادات،1955: 48). ويقصد بمشروع الإصلاح التربوي مجموعة التعديلات، والتغيرات التربوية التي طرأت على نسق المنظوم التربوية الجزائرية، والتي تشمل المبادئ والمنطلقات، والأسس المنهجية والتربوية في بناء المناهج، والإجراءات التعليمية الجديدة، ومستلزما تطبيقها، وتكوين وإعادة تكوين المعلمين، والتي تبدو في شكل نسق متكامل انطلاقا من التعليم القاعدي وحتى التعليم الثانوي والتقني.

2) المخططات التنموية :

لقد خصصت الدولة إعتمادات مالية لبعث التعليم بكل أطواره، وسطرت جملة من الإصلاحات العاجلة، وقامت بتوفير الإمكانيات والوسائل التي من خلالها تقدم تكوينا للأفراد في مختلف المراحل التعليمية فخصت التعليم العالي باهتمام كبير، تمثل ذلك في فتح هياكل استقبال جامعية جديدة، وبدأت مرحلة بناء وتوفير المؤسسات الدستورية والاقتصادية والاجتماعية لوضع إستراتيجية وطنية للتنمية، كان هدفها مراجعة الإرث الاستعماري الثقيل، نسبة الأمية العالية التي تزيد عن 90% من السكان، بالإضافة إلى البطالة ووضع اقتصادي منهار، هذا الوضع حتم على السلطات الجزائرية حينها طلب المساعدة الأجنبية لتأطير المؤسسات التعليمية والجامعية الجزائرية. (شرقي محمود، 2000: 27 -29).

وفي إطار المخطط الثلاثي الأول (1967-1969) خصص لقطاع التربية والتعليم ما يقارب 13%من الميزانية العامة. كما اقر الدستور الجزائري الصادر سنة 1963 المعدل فيما بعد التعليم حقا مضمونا ومجانيا حسب الشروط التي يحددها القانون. حيث تم تحديد التعليم من صلاحيات الدولة وحدها، وترصد له جزء كبيرا من ميزانيتها، يهدف هذا المخطط إلى زيادة عدد التلاميذ والطلبة في المؤسسات التعليمية والسماح لكل طفل بلغ ست سنوات الالتحاق بمقاعد الدراسة لمدة 9 سنوات، ولا يسمح له بمغادرة المدرسة إلا بعد بلوغ 16 سنة، وكان هذا المخطط له صلة بالإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التي كانت من متطلبات المجتمع الجزائري في هذه الفترة، ومنه سعى المخطط الثلاثي إلى

(إيمان عرابجي، 2013– 2014: 106). تكييف قطاع التربية والتعليم مع الواقع الاقتصادي الجديد، زيادة التخصصات في الجامعات الجزائرية، ربط جهاز التربية والتعليم بعالم الشغل، تدعيم جهاز التربية بعالم الشغل، وهذا يجسد اتفاقية التربية لحقوق والتزامات كلا الطرفين، تدعيم التربية والتكوين باللجوء إلى إعادة فتح كل الأقسام.

بينما في المخطط الرباعي الأول(1973-1970) سعى من خلاله إلى إدخال تحولات انتقالية تدريجية على المدرسة تمهيدا لتأسيس نظام تربوي يساير التوجهات التنموية الكبرى، وعلى رأسها تعميم التعليم بإنشاء المنشآت التعليمية وتوسيعها إلى المناطق النائية، بالإضافة إلى التعريب التدريجي للتعليم، وكان نتيجة ذلك الارتفاع في نسبة التمدرس في صفوف الأطفال الذين بلغوا سن التمدرس، حيث ارتفعت النسبة من 20بالمائة إبان الدخول المدرسي الأول بعد الاستقلال إلى 70 بالمائة في نهاية هذه المرحلة، حيث استطاع هذا المخطط تلبية حاجيات المجتمع بالمتعلمين والمتكونين، والسماح لكل طفل بلغ 6 سنوات من الالتحاق بالمدرسة. (رابح تركي ، 1990: 152).

قدمت في أمرية 16 أفريل 1976 وزارة التربية والتعليم مجموعة من الملفات لإصلاح المنظومة التربوية من بين هذه الملفات مشروع سنة 1973، وقد تزامن هذا المشروع مع نهاية المخطط الرباعي الأول وبداية المخطط الرباعي الثاني(1974-1977)، ثم قدمت بعده مشروعا أخر سمي بوثيقة إصلاح التعليم وكان ذلك سنة1974 أين أجريت تعديلات على هذه الوثيقة، وظهرت في شكل الأمر رقم 35.76 المؤرخ

في16 أفريل 1976 لتنظم التربية والتكوين وتم تنصيبها سنة 1980. شرع في تعميم تطبيق أحكام هذه الأمرية إبتداءا من السنة الدراسية 1980/ 1981 وتعد هذه الأمرية أول نص تشريعي على هذا مستوى وضع المعالم والأسس القانونية لنظام التعليم الجزائري وشكل الإطار التشريعي لسياسة التربية التي ترتكز على: (عبد اللطيف عين فرج، 2008: 131).

- تأصيل الروح الوطنية والهوية الثقافية لدى الشعب الجزائري ونشر قيمه الروحية وتقاليده الحضارية واختياراته الأساسية.
- تثقيف الأمة بتعميم التعليم والقضاء على الأمية ،وفتح باب التكوين إلى جميع المواطنين على اختلاف أعمارهم ومستوياتهم الاجتماعية.
- تكريس مبادئ التعريب والديمقراطية والتوجه العلمي والتقني.
- ضمان الحق في التعليم ومجانيته وإلزاميته.

على هذا الأساس وضعت الأمرية أهم المعالم والأهداف والأسس القانونية للنظام التربوي الجزائري الذي هو جزء من البناء الاجتماعي الكلي للمجتمع، فنصت على إنشاء المدرسة الأساسية وتنظيم التعليم التحضيري وتوحيده وإجباريته، وإعادة هيكلة التعليم الثانوي وظهور فكرة التعليم الثانوي المتخصص وظهور ضوابط جديدة للانتقال وإدراك اللغة الإنجليزية في بداية الطور الثاني من التعليم الأساسي، وكان نموذج المدرسة الأساسية مأخوذ عن التعليم الأساسي العالمي، الذي تحث عليه

الأمم المتحدة ومنظمة اليونسكو وبعض التجارب التي عرفتها بعض الدول في هذا المجال، كألمانيا ومصر وغيرها من الدول، ومنه عمدت أهداف المدرسة الأساسية في الجزائر على تعميم التعليم وديمقراطيته وإفساح المجال لأكبر عدد من الشباب في مرحلة التعليم الثانوي التقني، وكذا التعليم العالي والتكوين المهني، فتأسست مع نهاية السبعينات المدرسة الأساسية ذات التسع سنوات التي تمتد الدراسة الإلزامية فيه حتى شهادة التعليم الأساسي، مما يسمح بإنهاء المشكل الذي يطرح لدى الشباب، الذي يغادر المدرسة بعد خروجه من المدرسة الابتدائية، التعليم في هذه المرحلة يسهل على التلميذ الانتقال نحو الفروع الموجودة في التعليم الثانوي امتدادا للمدرسة الأساسية. وقد شرع في تعميم وتطبيق أحكام هذا الأمر ابتداء من السنة الدراسية 1980 / 1981 حيث تضمن: (وزارة التربية و التكوين الجزائر، 1976).

* توحيد و إجبارية التعليم.

* تنظيم التعليم التحضيري وإعادة هيكلة التعليم الثانوي.

* ديمقراطية التعليم وإعطاء حق التعليم لكل مواطن جزائري من السنة السادسة إلى السادسة عشر.

* التكوين المتعدد التقنيات، تحضيرا للاندماج في الحياة العملية.

* إعادة الاعتبار للعمل المنتج وهيكلة التعليم الثانوي والتقني والتعليم المتخصص.

* الالتحاق بتكوين عالي أو مهني أو بمنصب شغل حسب قدرة التلميذ وطموحاته.

* مواصلة التكوين بعد التخرج من المدرسة ومواصلة التعليم والتكوين الجديد بكل حرية واستقلالية.

إن صدور أمرية 1976التي جاءت بمشروع تنظيم مختلف مراحل التعليم وفروعه، إلا أنه جمد بالنسبة للتعليم الثانوي ثم تجدد مشروع إصلاح التعليم الثانوي في الثمانينات، واكتفت في معظمها بإجراءات وتعديلات جزئية لجوانب من التعليم الثانوي، كالتوسع في التعليم التقني ومضاعفة الشعب ،وتعديل المواقيت والبرامج حتى تتماشى والتوجهات الاقتصادية الوطنية.

أما المخطط الخماسي الأول(1980-1984) فهدف إلى تدارك الإختلالات الناتجة عن المخططات السابقة، وتوجيه العملية التربوية أساسا نحو تلبية حاجيات السوق الاقتصادية والثقافية والتكوينية لذا "سعت الدولة إلى إنشاء جامعات ومعاهد عليا في جهات الوطن، وجاء في الميثاق الوطني أن الجزائر ينبغي أن تحقق في السنوات القادمة مشروع جامعة أو معهد جامعي في كل منطقة (محمد العربي،1989: 209)، وتم إدماج اللغة العربية بصفة رسمية في التعليم العالي، واستبدال الإطارات الأجنبية بالإطارات الجزائرية، وأعطيت الأولوية للتعليم العالي وبالأخص التقني والتكنولوجي، لتتمكن الدولة من ضمان نجاح

الثورة الصناعية والزراعية التي تساهم مساهمة فعالة في التنمية الاجتماعية.

إن الدولة الجزائرية من خلال المخططات التنموية اهتمت بالمدرسة كمؤسسة تربوية مكملة للأسرة، لا تقل أهمية في دورها التربوي فالمدرسة تنمي شخصية الطفل، وتعمل على إعداده لمواجهة الحياة الاجتماعية والعملية، إذ تلبي احتياجاته المعرفية، ومن خلال المخطط الخماسي الثاني(1985-1989) عمل على تطوير جميع مراحل التعليم بما في ذلك التعليم العالي، لأن"الفكر الحديث في التربية يتجه إلى النظرة الشاملة في تحديده لمراحل التعليم المختلفة، باعتبار جميع مراحل الـتعليم موحدة له فلسفة وهدف واحد، هو تكوين المواطن المتفهم لمجتمعه والمتكيف مع بيئته (أحمد أبو الفتوح،1955: 38) ،"وعليه اهتم هذا المخطط بمرحلة التعليم الثانوي بصفة خاصة. الذي شمل نوعين من التعليم وهما التعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي التقني. وكان هذا المخطط يهدف إلى توسيع التعليم التقني ومضاعفة الشعب وتعديل المواقيت والبرامج، حتى تتماشى والتوجهات الاقتصادية للجزائر المستقلة، والتي تسعى لبناء جميع جوانبها الإجتماعية مع العمل على التنسيق بين هيكلة التعليم الثانوي وهيكلة التعليم العالي.

تعقيب وتقيم: رغم المجهودات المبذولة في هذا القطاع ونموه وتطوره كما ونوعا منذ الاستقلال والاهتمام الرسمي بالمنظومة التربوية، وكذا النتائج الإيجابية التي تم تحقيقها كالتطور الكمي المعتبر لأعداد التلاميذ والأساتذة، والهياكل البيداغوجية ومجانية التعليم، وتوحيد لغة التدريس

في جميع المواد الدراسية. إلا أن هذا القطاع عرف نقائص وصعوبات يمكن تسجيلها على تفعيل وتطبيق المشاريع الإصلاحية المختلفة ومن أهم هذه النقائص نجد ما يلي:

سوء التوجيه فكل ما يناقض كل نظام تربوي سليم ويناقض أهداف ومصالح وقبليات المجتمع أن يترك التوجيه يجري وفق أهداف عشوائية أو يخضع لاعتبارات معينة، فنجد أن التعامل مع التوجيه خاصة في المرحلة الثانوية كحاصل لعملية القبول، نجد أعداد هائلة من التلاميذ يتم توجيهها سنويا إلى شعب دراسية بطريقة غير موضوعية وغير مدروسة.

ضعف الكفاية الإنتاجية للتعليم أصبحت متدنية داخليا وخارجيا كما ونوعا، والنسب العالية للتسرب المدرسي للتلاميذ تعبر وتترجم في الكفاية الإنتاجية الضعيفة للتعليم بمراحله المختلفة، وتعد ظاهرة خطيرة تنعكس نتائجها سلبا على التلاميذ المتسربين وعلى المجتمع والنظام التربوي ككل.

رغم الجهود المبذولة من أجل تطوير منظومة التربية والتعليم في الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية نهاية الثمانينات، من خلال المخططات التنموية المبرمجة والتي سعت للنهوض بهذا القطاع الذي كان يعرف تدهورا كبيرا بعد الاستقلال إلا أن الدولة لم تبلغ الهدف الذي سطرته نتيجة عدة مشاكل عرفتها في هذه الفترة خصوصا بعد أحداث أكتوبر 1988، لتشد على أيدي المطالبين بالإصلاح الجذري والعميق في جميع المجالات، وتنطلق الحكومات المتعاقبة في إصلاحات سياسية واقتصادية

وتربوية، وكانت الجزائر من بين الدول التي سعت للاهتمام بالإصلاح والتخطيط التربوي من أجل تنمية الخطط الاقتصادية والاجتماعية وانسجامها مع الخطة التنموية العامة للبلاد، فأصبح من أبرز مهمات التربية إعداد وتهيئة الأجيال إعداد يلبي حاجات السوق الاقتصادية، وعليه سعت الجزائر في ظل التغيرات الخارجية والداخلية لاعتماد برامج تنموية، عن طريق اعتماد التخطيط التربوي الذي عرفته العديد من الدول العربية في مطلع الستينيات وكذا إصلاح وإعادة هيكلة قطاع التربية والتعليم مع بداية التسعينات.

3) مشروع المدرسة الأساسية:

بعد انتهاج الجزائر للسياسة التنموية الصناعية مع بداية السبعينات وقيامها بالثورة الصناعية للنهوض بالقطاع الاقتصادي الأمر الذي يتطلب يد عاملة مدربة ومؤهلة لتسيير وتأطير المصانع والمؤسسات الاقتصادية، فبرز مشروع المدرسة الأساسية، التي تعد" البنية التعليمية القاعدية التي تكفل لجميع الأطفال تربية أساسية واحدة لمدة تسع سنوات، تسمح لكل تلميذ بمواصلة التعليم إلى أقصى ما يستطيع حسب مواهبه وجهوده، كما تهيئه في نفس الوقت وتعده إلى الالتحاق بوحدات الإنتاج وبمؤسسات التعليم المهني" (الطاهر زرهوني،1994: 121)، وجاءت المدرسة ترجمة للتجارب التي عرفتها منذ الاستقلال، وهي تهدف إلى إعطاء تربية موحدة لجميع التلاميذ لمدة 9 سنوات في أطوار ثلاثة وفي وحدات متكاملة، بدأ في تطبيق المدرسة الأساسية بمرحلة تمهيدية حيث شرع في تجربة المدرسة الأساسية قبل تعميمها في مؤسسات

(متوسطات) على مختلف جهات الوطن، ثم نصبت المدرسة الأساسية بصورة فعلية وشاملة ابتداء من السنة الدراسية 1980/ 1981.

وتشمل مراحل التعليم ثلاث أطوار (بوفلجة غياث،2002: 48) وهي : الطور الأول أو القاعدي يدوم من السنة الأولى إلى السنة الثالثة وتركز على وسائل التعبير الأساسية(اللغة العربية والتربية الرياضية) وأيضا النشاطات المتعلقة بالتربية الجمالية(التربية التشكيلية، الموسيقى، التربية البدنية) والمواد الاجتماعية (التربية الإسلامية، التربية الاجتماعية) ـ الطور الثاني أو طور الإيقاظ يدوم من السنة الرابعة إلى السنة السادسة ويرتكز على إدراج نشاطات جديدة مع اكتشاف الوسط الفيزيائي والتكنولوجي والبيولوجي والاجتماعي، مع تعلم اللغة الأجنبية الأولى (فرنسية أو إنجليزية) ـ الطور الثالث أو طور التوجيه يدوم من السنة السابعة إلى التاسعة يسعى إلى تجسيد المعارف والمفاهيم المكتسبة بوضعيات عملية وواقعية.

إن المدرسة الأساسية تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف حددت وفقا للمادة 23 الصادرة في الجريدة الرسمية للدولة الجزائرية وهي (إيمان عرابجي،2013-2014: 114): التمكين من دراسة اللغة العربية مع إتقان التعبير مشافهة وتحريرا والتزود بأداة للعمل والاتصال والتبادل وتمكينهم من تلقي المعارف واستيعاب مختلف المواد كما تتيح التجاوب مع المحيط، دراسة الخطط الإنتاجية وتربية التلاميذ على حب العمل عن طريق ممارسته؛استيعاب الأسس الرياضية والعلمية التي تمكن من اكتساب تقنيات التحليل والاستدلال وفهم العالم الحي

والجامد؛استيعاب أسس العلوم الإنتاجية ولاسيما المعلومات التاريخية والمدنية والسياسية والأخلاقية والدينية الرامية إلى توعية التلاميذ بدور ومهمة الأمة الجزائرية وبالقوانين التي تحكم التطور الاجتماعي وكسب السلوك والمواقف للقيم الإسلامية والأخلاقية؛ تذوق الجوانب الجمالية وإيقاظ الأحاسيس والمشاعر التي تمكن من المساهمة في الحياة الثقافية وتنمية وترقية المواهب البارزة في هذا المجال ؛ منح تربية بدنية أساسية، وممارسة الأنشطة الرياضية وتشجيع التلاميذ على المشاركة في مختلف المنافسات التي تنظم في إطار الرياضة المدرسية ؛تعليم اللغات الأجنبية التي تتيح الاستفادة من الوثائق البسيطة المحررة بهذه اللغات والتعرف على الحضارات الأجنبية وتنمية التفاهم المشترك بين الشعوب؛ تحقيق المدرسة الموحدة التي تشكل المعارف والمهارات، التي تقدمها للتلاميذ جذعا مشتركا للجميع والذي يؤدي بعد ذلك إلى نوع من التجانس في تكوين الشباب .

مبادئ المدرسة الأساسية من خلال هذا تسعى لتحقيق مبادئ معينة وهي:

أ) ديمقراطية التعليم: إن التعليم ظاهرة اجتماعية غير معزولة عن الظواهر الأخرى في المجتمع، والديمقراطية أهم مبدأ في سياسة التعليم في الجزائر لأنه يضمن تكافؤ الفرص التعليمية أمام فئات المجتمع، حيث حرصت الدولة على ضمان لكل طفل جزائري بلغ السن القانوني الحق في مقعد داخل المدرسة، فقد فرضت نظام الإلزامية والإجبارية ومجانية التعليم عبر مختلف مراحله ومستوياته.

ب) التعريب: إن الهدف من تعريب التعليم هو إعادة الاعتبار للغة العربية، لمكانتها الطبيعية وتعميم استعمالها في مختلف برامج ومستويات التعليم وفي مختلف أقطار الوطن وكل المدارس، وأصبح مفروض على جميع المؤسسات التربوية تدريس اللغة العربية وتكون بمثابة أداة لتدريس جميع المواد الأخرى، وسياسة التعريب المتبعة من طرف الدولة الجزائرية لم تتعارض مع تعليم لغة أجنبية أخرى .

ج) الجزأرة : وهي العمل على إزالة العناصر الدخيلة على ثقافة المجتمع الجزائري وهويته ووطنيته تدريجيا، أي استبدال إطارات التدريس الأجنبية بعناصر جزائرية، مع جزأرة الكتاب المدرسي والبرامج والتجهيزات والوسائل التربوية والتعليمية، وهدفها تحقيق البعد الوطني وتكريس الهوية الوطنية الجزائرية.

د) التوجه العلمي والتكنولوجي: إن للبعد العلمي والتكنولوجي مكانة هامة وكان لزاما الاهتمام بالمجال العلمي التكنولوجي لأن التطور في هذا المجال هو انعكاس لتقدم المجتمع وازدهاره.

ه) التعليم التحضيري: اهتمت الجزائر كغيرها من الدول بالتعليم التحضيري، وتبنت اتجاهات وممارسات في نظامها التعليمي لكي تصبح الروضة جزءا لا ينفصل عن التعليم الأساسي، وممهدا ومعدا لمواصلة التعليم النظامي في المرحلة الابتدائية خلال سنوات نمو الطفل، وتستمد المرحلة التحضيرية أهميتها حيث تمكن الطفل من نمو حاجاته وقدراته وتيسر له فيما بعد الإفادة والاستثارة لمواهبه في متابعة مضامين التعليم

في المراحل التالية " والهدف من مرحلة رياض الأطفال ليس تعلم القراءة والكتابة أو إعطاء الطفل مواد تعليمية مثل اللغة العربية، والدين، والحساب..الخ، وإنما ما سيتم تحقيقه في المرحلة الدراسية اللاحقة ، ولكن ما يجب أن نعتني به هو تنمية قدرات الطفل على النطق والتعبير السليم، وتدريبه على الانتباه والاستماع والتقاط المعلومات وحب القراءة والمعرفة وتنمية قدراته الحركية والعضلي (هالة إبراهيم الجرواني، إنشراح إبراهيم المشرفي،2010: 30) ، لذا اهتمت الجزائر بهذه المرحلة ليتعرف الطفل على المحيط الذي يعيش فيه بعاداته وتقاليده، وغرس القيم الروحية والوطنية،" وقد نصت الأمرية في مادتها التاسعة عشر بخصوص التعليم التحضيري على ما يلي (وزارة التربية والتكوين الجزائر،1976):

إن التعليم التحضيري تعليم مخصص للأطفال الذين بلغوا سن القبول الإلزامي في المدرسة، يهدف إلى تكميل المدرسة، لذا أنشأت الجزائر سنة 1981 لدى وزارة التربية مديرية فرعية أوكلت إليها مهمة التعليم المتخصص، والتعليم التحضيري جزء من هذا التعليم . ويمنح التعليم التحضيري باللغة العربية فقط ويهدف إلى: ﴿مساعدة الأطفال على تفتح طاقاتهم وقدراتهم المختلفة تحضيرهم للحياة الاجتماعية وتحفيظهم القرآن الكريم وتدريبهم على ممارسة الأنشطة الممهدة للقراءة والحساب (عبد للطيف عين فرج ،2008 : 131)، وتعمل هذه المرحلة على تفتح شخصية الطفل وتعريفه بكيانه الجسمي والنفسي والعضوي وعلى ثقافة المجتمع، وبإمكان المدارس التحضيرية ودور الحضانة

بالتنسيق مع الهياكل الصحية التي تكشف على العاهات الحركية والجسدية والعقلية عند الطفل، وهي مفتوحة أمام جميع المؤسسات العامة والخاصة والجمعيات الثقافية والاجتماعية وتتولى هذه المؤسسات التحضيرية بموافقة وزارة التربية الوطنية وبترخيص منها وهي المسؤولة على البرامج والتوجيه والمتابعة والمراقبة.

4) إصلاح المنظومة التربوية في إطار المشروع الوطني :

لقد نصب رئيس الجمهورية اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية في شهر ماي سنة 2000، فكان على هذه اللجنة أن تتكون من شخصيات ذات الاختصاص في عالم التربية والتكوين والثقافة، حيث وقع بروتوكول اتفاق بين منظمة اليونسكو ووزارة التربية الوطنية إثر زيارة المدير العام لليونسكو إلى الجزائر في شهر فيفري سنة 2001 تلبية لدعوة رئيس الجمهورية، وقد أعلن المدير العام لليونسكو قائلا: بأن الطموحات الوتيرة والسريعة التي تميز إصلاح التربية حاليا في الجزائر تدل عن مدى تطور المجتمع الجزائري وعزمه على الاندماج في مجتمع المعرفة الذي يلوح مباشرة في الأفق. وفي شهر جويلية 2002 صادق المجلس الشعبي الوطني على مشروع إصلاح المنظومة التربوية (حديدان صبرينة، معدن شريفة: https//manfest.univ-ouargla.dz)، الرامي إلى تغيير نظام التعليم تغييرا نوعيا، حتى يستجيب لضرورات تحضير النشء لسياق جديد، تطبعه المشاركة المدنية والاجتماعية والاقتصادية، يهدف برنامج دعم إصلاح المنظومة التربوية هذا، إلى تعزيز قدرات الإطارات الجزائرية حتى يتسنى لها تحسين نوعية التربية الممنوحة

للشباب وتكوينهم، كما يراهن على تحوير البيداغوجيا وتجديد البرامج والكتب المدرسية التي لم تراجع من أكثر من 25 سنة وتكوين المؤطرين، وتعميم الاستفادة من التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال. ويحاول مواجهة الرهانات والتحديات التي تفرضها ضرورة جعل التربية على قدر أكبر من الرجاحة في ظل التحولات التي يشهدها المجتمع.

على هذا الأساس كان الهدف من هذا البرنامج هو مرافقة عملية إصلاح المنظومة التربوية بجميع مقتضياتها النظرية والمنهجية، وهو ما يفسر تطلعه إلى الدعم المتعدد الجوانب لعملية الإصلاح الشامل مانحا الأفضلية لاكتساب الكفاءات البيداغوجية، ويشمل كلا من المحاور التالية :التخطيط وتكوين المكونين. البيداغوجيا، كيفيات إدخال التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال.

إعادة النظر في الكتب المدرسية وكل ما من شأنه ضمان إعادة الهيكلة النوعية للمنظومة التربوية، من خلال ما سبق ترتب على هذه اللجنة الأخذ بعين الاعتبار جملة من الأسئلة: هي كيف تم تصور سياسة تكوين تأخذ بعين الاعتبار سياسات تنمية الموارد البشرية وتسيير المؤسسات وتشغيل الكفاءات؟ وما هي المؤشرات الواجب تجديدها حتى يتسنى لنا تحقيق الترابط بين الاستثمارات المادية والاستثمارات في التكوين وغيرها من الاستثمارات الغير مادية ؟ كيف يمكننا إيجاد تلك الرابطة الضرورية والمنطقية بين مختلف مستويات التعليم بغية إضفاء صبغة متجانسة أكثر على أنظمة تكوين حتى يتكيف التكوين الجامعي والمهني بصفة أنجع مع عالم الشغل؟ وليس بعيدا عن هذه الأسئلة يطرح

الفرنسي Cuy AVANZINI 1998 سؤالا وهو أستاذ في علوم التربية في جامعة (Lyon) بفرنسا، مختص في تاريخ الأفكار البيداغوجية وفلسفة التربية مفاده « أي إنسان يجب على المدرسة تكوينه، وعلى أساس أي قيم ولأي عالم وأي مجتمع» ؟ (حديدان صبرينة ، معدن شريفة:https//manfest.univ-ouargla.dz).

وبطبيعة الحال فإن اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية (2000-2001)، كانت على علم بكل هذه التساؤلات التي تعتبر نتيجة لتفكير واسع، أريد به التوفيق بين عدد تساؤلات شأن الغايات الجديدة للتربية والتكوين والتفكير الموضوعي في الوضع الحقيقي للمنظومة التربوية، التي ينبغي إعادة تجديد أهدافها التي وصفت بالتقهقر (المدرسة)، وأنها مريضة كما حملها آخرون مسئولية الأزمات الاجتماعية والسياسية التي طبعت تاريخ الجزائر، طيلة فترة ما بعد الاستعمار وكأن المدرسة أو أي جهاز اجتماعي آخر يستطيع العمل بصفة مستقلة عن الهيكل العام الذي يطوقه ويغذيه.

5) التغيرات التي أدخلت في مستوى البرامج:

أدخلت جملة من الإجراءات الجديدة حيز التنفيذ خلال السنوات الدراسية 2003/ 2004/ 2005 وهكذا يدرج الطور المسمى بالتربية التحضيرية في منطق إعادة الهيكلة الجديدة للنظام، مع السعي إلى تعميمه على الأطفال البالغين من 5 سنوات . أما طور التعليم الابتدائي فإن مدته تقلصت من 6 إلى 5 سنوات، واستحداث مادة تعليمية جديدة

تحمل اسم" التربية العلمية التكنولوجية " تدرس ابتداء من السنة الأولى ابتدائي، كما تشمل تعليم اللغة الفرنسية كلغة أجنبية أولى تدرس ابتداء من السنة الثانية ابتدائي، واعتماد الرموز العالمية في مادة الرياضيات وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى إدخال اللغة الأمازيغية في السنة الرابعة ابتدائي.

أما التغييرات التي أحدثت في طور التعليم المتوسط فهي تشمل تمديد مدة هذا الطور من ثلاث إلى 4 سنوات، وتعليم اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية ثانية ابتداء من السنة الأولى متوسط ، واعتماد نظام الترميز العالمي وإدراج المصطلحات العلمية وتعويض مادة التربية التكنولوجية بمادة جديدة هـي« العلوم الفيزيائية والتكنولوجية » واعتبار اللغة الأمازيغية لها مكانتها كلغة وطنية .

أ- تنصيب البرامج:

نظرا إلى الاستعجال السياسي فإن عملية تنصيب البرامج في الميدان شرع فيها ابتداء من سبتمبر 2003، وشملت السنة أولى ابتدائي والسنة أولى متوسط بصفة آنية لتصل في نهاية المطاف إلى السنة الرابعة متوسط والسنة الخامسة ابتدائي في سبتمبر 2007، وتطرح هذه البرمجة مشكل تسيير تدفقات التلاميذ وحركة المعلمين، لأن إضافة السنة الرابعة في الطور المتوسط تتطلب مزيدا من المقاعد البيداغوجية والمؤطرين، كما أن التقاء دفعة التلاميذ المتخرجين من السنة السادسة القديمة للتعليم الأساسي والمتخرجين من السنة الخامسة الجديدة للتعليم الابتدائي

سيولد دفعة مضافة العدد من التلاميذ، هذا الوضع طرح مشكلتين متماثلتين هما: الحاجة إلى مقاعد بيداغوجية مدرسية وإلى التأطير. الاختلاف في ملمح الدخول في السنة الأولى متوسط بين الدفعتين من التلاميذ وهذا الأمر يتطلب اتخاذ إجراءات بيداغوجية نوعية لضمان تكافؤ الفرص عند نهاية الطور المتوسط، بين دفعتين من التلاميذ لم يتبعوا نفس المسلك ولا نفس البرامج فإذا كان التفكير متواصلا من الناحية البيداغوجية فيما يخص الحاجة إلى المقاعد أين برمج إنجاز أكثر من 900 متوسطة في سنة 2009، فإن التأطير يبدو خاليا من المشاكل بتخفيض مدة الدراسة إلى خمس سنوات في الابتدائي (يترتب عن ذلك فائض في معلمي الابتدائي)، غير أن هناك عمليات المحاكاة التي ستجري بغية تحضير المواسم الدراسية المقبلة برصانة.

إذن فإن تحسين نوعية التدريبات هي هدف الإصلاح التربوي الجديد، والتغييرات البيداغوجية تمثل رؤية جديدة للتربية، محددة بالمقاربة بالكفاءات تضع المتعلم في مركز العملية التدريبية والتعليمية. ومن خلال ما سبق ذكره يمكن القول بأنه هناك ثلاث مستويات أساسية للإصلاح الجديد هي: تجديد البرامج الدراسية، وسائل وأدوات التدريب، كفاءة وحركية الأساتذة من خلال التكوين،إعادة تنظيم مدة وشعب التعليم والتدريب.

ب- المحاور الأساسية للإصلاح:

إن إصلاح سنة 2002 طبق من أجل مواجهة التحديات المطروحة لجودة وملائمة التربية،عن طريق التخطيط والتكوين وإثراء محتوى مناهج التعليم وإدخال تكنولوجيات الإعلام والاتصال تمثل المحاور الأساسية للإصلاح. التخطيـــط إضافة سنة استقبال تحضيرية للأطفـــال الذيـــن تبلغ أعمارهم 5 سنوات وإعادة تنظيم مدة التعليم الأساسي (الابتدائي 5 سنوات)- التعليم المتوسط 4 سنوات إعادة تنظيم التعليم الإجباري(ثانوي) في ثلاث شعب- التعليم الثانوي التكنولوجي – التعليم الثانوي التقني المهني – التعليم المهني. التكوين تطوير الكفاءات العامة والبيداغوجية للمفتشين والأساتذة، تنسيق عمليات التكوين والتقييم،إعداد وتنفيذ خطة من أجل تكنولوجيات الإعلام والاتصال (TIC) داخل المؤسسات. المحتوى والمناهج بداية تنفيذ البرنامج الدراسية الجديدة لمختلف مستويات التعليم تابع لوزارة التربية الوطنية بإعداد الدعم البيداغوجي والتقييم، مع الأخذ بالاعتبار المقاربات البيداغوجية الجديدة للبرامج الدراسية والوسـائل وتقييمات التلاميذ والوسـائل الخاصة المقدمة .

ج- أهداف الإصلاحات التربوية (بودوح محمد، الزغير حميد رشيد ، 2012: 115):

وضع التلميذ في قلب العلاقة التربوية باعتباره عنصر من القسم الدراسي ويجب أن تأخذ ميولاته ورغباته ومكتسباته ووتيرة نموه بعين الاعتبار، فهو عضوا مشركا في عملية التعلم بقصد احتكاكه بخبرات وأنشطة المجتمع التي تقدمها المدرسة، فتح المؤسسة على المحيط وتغيير

المقاربة التربوية لتشمل كل العمليات التكوينية التي يساهم فيها التلميذ تحت مسؤولية المدرسة خلال فترة التعلم، بمعنى أن التلميذ لديه الحق في اختيار مشروعه الفردي على دراية ووعي، فيتمكن من النضج والاستقلالية وإقامة علاقات مع المحيط الذي يعيش فيه، وإكساب المعلم والمتعلم أدوار جديدة ويرى المنظور الجديد أن المعلم يجب أن ينتقل إلى دور الباحث عن السبل والطرق والمنهجيات التي تسمح برفع كفاءات تلاميذه المعرفية والمنهجية وتوعيته بكيفيات تعلمهم ومساعدتهم على تطوير هذه الكيفيات بالبناء السليم لتفكيرهم، أما بالنسبة للمتعلم في المنظور الجديد يعتبره جوهر الفعل التعليمي.

د) تطبيق المقاربة عن طريق الكفاءة:

تعد المقاربة بالكفاءات إحدى البداغوجيات التي تبنتها وزارة التربية الوطنية، وعلى أساسها تم بناء المناهج التي شرع في تطبيقها ابتداء من السنة الدراسية 2003/ 2004 وهي مجموعة من المعارف والمهارات والوجدان تسمح بالممارسة اللائقة لدور أو وظيفة أو نشاط وتعمل هذه المقاربة على جعل التلميذ هو سيد الموقف التعليمي فيقوم باستغلال قدراته في التعامل مع الوضعيات المعاشة والمشكلات التي تواجهه وهي تقوم على تكوين شخصية الطفل بصورة سوية بمعنى يقوم بتعليم نفسه بنفسه.

إذن المقاربة بالكفاءات مبنية على منطق التعلم المتمركز على نشاطات واستجابات التلميذ الذي يواجه وضعيات إشكالية، فالمهم

ليس في تلقين التلميذ معارف فحسب بل أيضا وبالخصوص في استعمال قدراته في وضعيات يومية تنطبق على حياته وتساعده على التعلم بنفسه، وهكذا ينبغي أن يزود التلميذ بالأدوات الملائمة حتى يتسنى له حل المشكلات مرحلة بمرحلة ، ويصير بذلك قادرا على النجاح ويتمتع بالأهلية لمواجهة المجتمع الذي لا بد له من العيش فيه. تتميز هذه المقاربة عن غيرها أساسا بطابعها الإدماجي، وبقدرتها على إقامة معبر بين المعرفة من جهة وبين الكفاءات و السلوكيات من جهة أخرى، وبذلك تزول الحدود بين المواد العلمية، لتساهم كل مادة بقسطها في تطور الطفل وفي تكوين شخصية سليمة ومستقلة وقادرة على التكوين الذاتي في معترك الحياة. «فالإعلام والاتصال عبر الحاسوب يعتبر لغة جديدة وأساسية لا يمكن التغاضي عنها، وأهميتها لا تكمن في استعمال الآلة من أجل تحسين الأداء التربوي وبلوغ التعلم المستهدف وتغيير دور المعلم في القسم ،وهي أيضا تتطلب كفاءات جديدة تضاف إلى التكوين القاعدي للمعلم ، وبالتالي يصبح منشطا ومؤطرا بيداغوجيا ،لأنه لم يعد الوحيد الذي يملك المعرفة».(Mohamed ferhi,2005 :125)

وترمي المقاربة الجديدة إلى منح التلميذ الكفاءات التي تمكنه في نهاية المطاف، من تحديد مستقبله ،واختيار مشروعه الشخصي عن بينة من أمره، حيث تتيح له الكفاءات أيضا أن ينضج وأن يكون مستقلا عن محيطه ، ويجب أن ينتقل التلميذ من مؤسسة قسرية تمارس المراقبة إلى مؤسسة أكثر انفتاحا وتقترح مقاييس جديدة لتسيير العلاقات بين شركائها. فمن وجهة النظر الجديدة هذه فان المعلم يلعب دور الباحث

عن طرائق تسمح بترقية كفاءات تلاميذه ومعارفهم ومنهجياتهم وسلوكياتهم ووضعياتهم في المجتمع بكيفية تجعلهم يتمسكون بقيم وأصالة مجتمعهم مع تمكنهم من العناصر التي تسمح لهم بالمساهمة في تنمية بلادهم .فالمعلم إذن موجه ومسير لسيرورة التعلم وهذا يتطلب منه اكتساب كفاءات جديدة زيادة على أهليته التقليدية في البحث عن المعلومات العلمية والتربوية والثقافية وتشمل هذه الاستعدادات أيضا القدرة على مناقشة الآخرين ومشاورتهم وعدم فرض رأيه عليهم ، وكذلك أن يستطيع نقد ذاته.

ه) مكانة المعلم في ضوء الإصلاح التربوي:

تعتبر مسألة تكوين المعلم مسألة جوهرية في الإصلاح التربوي ، فالمعلم منتج وصانع ثقافي، يمثل القيم كما أن أي إصلاح تربوي يؤول تنفيذه إليه. ترتبط مواقف المعلم من إجراءات وأهداف الإصلاح بتصوراته عن نفسه ومكانته وبقدر ما يعزز الإصلاح هذه المكانة، وللمحيط المهني علاقة بمواقف المعلم واتجاهاته نحو مشروع الإصلاح التربوي، إذ أن الإمكانيات المتوفرة لتحقيقه ،وكذا الشروط الموضوعية لها دور هام في مدى تفاعل المعلم معه، ومن ذلك الهياكل البيداغوجية والوسائل التعليمية، خاصة مع المواد الدراسية المضافة .

إن المعلم في إطار المقاربة بالكفاءات مطالب بالتخلي في كثير من الأحيان عن الطريقة الاستنتاجية في التدريس. فعليه أن يكون منظما للوضعيات، منشطا للتلاميذ، حاثا إياهم على الملاحظة والتشاور

والتعاون، ومسهلا لهم عملية البحث والتقصي في المصادر المختلفة للمعرفة (كتب، مجلات، جرائد، قواميس، موسوعات، أقراص مضغوطة، أنترنت الخ...). وبقدر ما يكون بحاجة إلى الوسائل التعليمية ستكون حاجته أكثر إلى إبتكار وضعيات التعلم التي يواجه فيها المتعلم مشكلات وينجز مشاريع. يصبح مدربا يدعم التعلم، يقترح ألغازا ومشاريع، دوره شديد الأهمية، لكنه لا يحتكر الكلمة ولا يحتل الصدارة، ينبغي أن تتطور كفاءته المهنية باعتماد التكوين الذاتي حول بناء الهندسة التعليمية (تصور وخلق وضعيات الوساطة)، الملاحظة التكوينية والتعديل الدقيق للأنشطة التعليمية.

تعقيب وتقييم: إشراك المعلم والأستاذ في إستراتيجية التغيير من البيداغوجيا المركزة على المعارف إلى البيداغوجيا المركزة على التكوين بواسطة المقاربة بالكفاءات، يعتبر أكثر من ضرورة . فإذا كان الإصلاح الجاري منذ 2003/ 2004 يشكل نظريا صياغة جادة للاهتمام بالكفاءة البشرية كأولوية أولى خاصة وأنه يولي أهمية حقيقة لتكوين المعلم ومستواه، إلا أن النتائج المتوصل إليها بعد تطبيقه على أنه أفقد المعلم النمط التربوي المبدع، وطغى عليه النمط الإداري والامتثالي. على الرغم من التعديلات التي مست المنظومة التعليمية والتعليم القاعدي على وجه الخصوص ، في إطار صيرورة الإصلاحات التربوية، إلا أنه في جانب كبير منها بقيت غير ملموسة في الميدان.وتعود الاختلالات الملاحظة في المناهج التربوية الجزائرية إلى : انعدام الوضوح فيما يتعلق بالمرجعية الوطنية في إعداد وتقييم المناهج ، خصوصا فيما يتعلق بالإطار

النظري واختيار المنهجية والأداتية،عدم وضوح ملامح الخروج المتعلمين في نهاية كل طور،انعدام الانسجام بين حاجات المجتمع الجديدة ومحتويات البرامج، انعدام البحث ونظم التقييم ومتابعة تطبيق البرامج ،عدم النجاعة في محاولة التعديل والتكييف مع الواقع ،عدم الانسجام داخل المادة وبين المواد، عدم الانسجام بين المنظومات الفرعية للتربية (التحضيري، الأساسي، والثانوي)، عدم توافق برامج تكوين المعلمين مع برامج التعليم .البرامج مبنية أساسا على المحتويات باستثناء بعض المواد ،لم تخضع البرامج لعملية التجريب لإثبات صلاحيتها قبل تعميمها.

خاتـــمة:

إن للتربية قيمة إيجابية وعامل تحرر ورقي، ولقد ارتكز الجهد التنموي دائما على العمل التربوي والتكويني ، حيث تبوأت التربية مكانة بارزة في سلم الاهتمامات الكبرى للجزائر المستقلة، ولقد أظهرت دراسة النصوص التي رسمت معالم المصير الوطني الأهمية القصوى التي أوليت لتكوين الإنسان وتطوير المجتمع.

وقد تأثر النظام التربوي في كل مراحل تطوره إيجابيا وسلبيا بتحولات المجتمع الأيديولوجية والثقافية والسياسية والاجتماعية وباختياراته الأساسية. ومما لا شك فيه أن هذه المنظومة خضعت إلى عدة إصلاحات بدء بالمخططات التنموية وصولا إلى إصلاح 2003/ 2004 ، كان الهدف من ذلك النهوض بالبلد بعد أن خرج منهكا من الإرث

الاستعماري ، بعدها كان الغرض منها تحسين أدائها ومواكبة التغيرات. ولعل أهم إصلاح تربوي عرفته الجزائر تمثل في أمرية 16 أفريل 1976، وتطبيق نظام التعليم الأساسي في سنة 1980. نظرا للتحولات التي عرفه المجتمع بعد أحداث أكتوبر 1988 والتعددية الحزبية وانتهاج نظام اقتصاد السوق ، كل ذلك أثر على النظام التربوي الجزائري فكان لزاما على المسؤولين والقائمين على قطاع التربية إعادة النظر في برامج ومناهج التربية والتعليم في جميع المراحل التعليمية ، حيث كلفت لجنة الإصلاح الوطنية من قبل الرئيس بتشخيص أسباب الضعف وحصر جوانب النقص والقصور التي تعاني منها المنظومة التربوية . ونظرا لتعقد جوانب النسق التربوي (الأهداف والسياسة العامة للتربية، المناهج والبرامج، طرق التدريس، النسق الإداري) أثارت هذه الإصلاحات نقاشا وجدلا حول مدى ملاءمتها بعد سنوات من تطبيقها حيث بدأت تظهر الفجوات والثغرات مما استدعى الحاجة الملحة لمتابعتها وتقنينها بشكل مستمر.

قائـــمة المراجع :

1. الطاهر زرهوني(1994). **التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال،** الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية.

2. أحمد أبو الفتوح (1955). **أغراض التعليم الثانوي** ، القاهرة: وزارة التربية و التعليم.

3.أمرية 16 أفريل 1976 ، الجزائر: وزارة التربية و التكوين.

4. إيمان عرابجي (السنة الجامعية 2013 – 2014). **التعليم الخاص في الجزائر وجدواه الاجتماعية والثقافية في ظل العولمة الاقتصادية دراسة حالة مدرسة التربية والتعليم الخاصة "باية" (بمدينة البليدة)**، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر2.

5. بودوح محمد، الزغير حميد رشيد (2012)«إصلاح المنظومة التربوية في الجزائر الواقع والرهانات»، **مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية**، مجلة دورية، منشورات جامعة سعد دحلب البليدة، ع. 8، ص ص 162-170.

6. بوفلجة غياث(2002). **التربية والتكوين بالجزائر** ، الجزائر: دار الغرب للنشر والتوزيع، ط1.

7. حديدان صبرينة، معدن شريفة، **مدخل إلى تطبيق المقاربة الكفاءات في ظل الإصلاح التربوي الجديد** :https//manfest.univ-ouargla.dz

8. خليل إبراهيم السعادات(1955)،« الحاجة إلى التجديد التربوي»، **مجلة التربية والمعاصرة**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ع. 38، ص ص 45-59.

09. رابح تركي(1990).**أصول التربية و التعليم في الجزائر** ،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، ط2.

10. شرقي محمود (جويلية 2009). «الجامعة الجزائرية وتحديات التنمية الشاملة » ، **مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية** ، مجلة دورية ، منشورات جامعة سعد دحلب البليدة ، ع. 2، ص ص 25-36.

11. عبد اللطيف عين فرج (2008). **نظام التربية والتعليم في الوطن العربي ما قبل و بعد عولمة التعليم**. عمان، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.

12. محمد العربي(1989). **المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

13. هالة إبراهيم الجرواني، انشراح إبراهيم المشرفي (2010). **إعداد الطفل لمرحلة الروضة** ، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية ، ط1.

14. FERHI Mohamed (2005), « **L optimisation de portefeuilles par la logique floue et son application au marché financier en Algérie**», les cahiers de Cread, centre de recherche en économie appliquée pour le développement, Alger, N.72, pp. 125-140.